

بنك الشام ش.م.م
البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول 2017



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2017، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى. وفي رأينا فإن تلك القوائم المالية تعرض بعدالة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة") كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المذكورة، وذلك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا، إننا مستقلون عن المصرف والشركة التابعة له وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code" وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات، وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية:

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.



5/ش

رقم الترخيص /

اسم شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون
المحدودة المسؤولية

رقم ٤٨٦١

المخصصات المشككة لمواجهة تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية

نظراً للطبيعة التقديرية في عملية احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وقيام الإدارة بتقدير هذه المخصصات من خلال تطبيق الأحكام واستخدام الفرضيات، ونظراً لأهمية التمويلات فإن قيمة هذه المخصصات تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم النظم والضوابط الرقابية الخاصة باعتماد وقيد الأنشطة التمويلية والاستثمارية في المصرف، وقمنا باختبار الضوابط الأساسية في عملية التصنيف الائتماني لتحديد من إذا كانت درجات المخاطر المخصصة للأطراف المقابلة مناسبة، وتم الأخذ بعين الاعتبار الحالات الفردية ذات الأهمية النسبية نظراً لحجم التمويل والأثر المحتمل لتغير المدخلات والافتراضات.

وفيما يتعلق بالمخصصات الإضافية التي تم تشكيلها بناءً على قرارات الإدارة، فتم التأكد من موضوعية الأدلة المقدمة وكفاية هذه المخصصات.

وتم التأكد من احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وذلك وفق أحكام القرارات الصادرة من قبل مجلس النقد والتسليف والتعميمات النافذة.

فروقات أسعار الصرف

شهدت الفترة المالية السابقة تغيرات كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وعلى اعتبار أن جزء كبير من أصول والتزامات المصرف تأثر بهذا التغير كونها محتفظ بها بالعملات الأجنبية، وحيث أنه يجب تحويل جميع الحسابات بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بغرض العرض العادل والصحيح للبيانات المالية الختامية.

ولذلك قمنا خلال عملية التدقيق بمطابقة النشرات التي يعتمد عليها المصرف في عمله مع أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي، مما يؤكد اعتماد أسعار الصرف المناسبة، وتم سحب عينة من الحسابات والمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتأكد من تطبيق أسعار الصرف الرسمية، وتحويل فروقات الصرف إلى حسابات الفروقات المعتمدة لتظهر في التقارير المالية للمصرف.

تقييم الاستثمارات العقارية:

قد تتأثر الاستثمارات العقارية وقيمتها العادلة بعدة عوامل، منها إجراء تقدير لانخفاض القيمة باستخدام منهجيات خاطئة، أو الاستعانة بنماذج تقييم ونسب خصم غير واقعية وغيرها من عوامل زيادة العرض أو المنافسة، ولهذا فقد قمنا بمراجعة عملية تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، ففي كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة.



أمور هامة أخرى

الدعاوى القضائية

قمنا بمتابعة الوضع القانوني للمصرف لما تحمله القضايا القانونية من أهمية عالية وتأثير كبير على أداء المصرف واستمراريته، وتم ذلك من خلال التنسيق مع المستشار القانوني لبنك الشام واستعراض ملفات الدعاوى المقامة من قبل المصرف أو عليه حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

من بين القضايا التي أقامها المصرف سابقاً قضية دار الاستثمار التي تتمتع بأهمية نسبية عالية، وتم استعراض آخر التطورات مع إدارة المصرف والمستشار القانوني، وذلك للتأكيد على استمرار مديونية مصرف الشام بذمة شركة دار الاستثمار ومدى توقع الإدارة لتحصيل كافة حقوق المصرف من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المقامة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وكان البنك قد شكل مخصصاً بكامل قيمة المبلغ لمواجهة أي مخاطر عدم تحصيل، واطلعنا على متابعة الإدارة لهذه القضية مع المكتب القانوني المكلف ومواكبة المستجدات والتعامل معها بالطرق القانونية المناسبة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

العقوبات المفروضة من قبل إدارة الخزينة الأمريكية

قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام، والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكية من التعامل مع البنك. وقمنا بالاطلاع على تفاصيل العقوبات والتأكد من أن هذا القرار لن يؤثر على عمل البنك وذلك بسبب عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قمنا بالتأكد من اتخاذ البنك لكافة التدابير والإجراءات القانونية الضرورية إزاء هذا القرار عن طريق مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر بالحظر المفروض والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والقوانين المتبعة في نظام الأوفاك.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

يتناول المعيار المحاسبي الدولي /24/ تحديد مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى ذات الصلة وإفصاحات الأطراف ذات العلاقة الناشئة عن هذا الرصيد والدخل الناتج عنه.

تم تدقيق الأرصدة والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والدخل ذو العلاقة وتم إجراء مجموعة من الاختبارات للضوابط والتدقيق للتحقق من الأطراف ذات العلاقة والمعاملات الخاصة بهم، مثل منح تمويلات وتسهيلات ائتمانية، وتم مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين وكانت مطابقة للإفصاحات المقدمة من قبل الإدارة.



المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

تتحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث أن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإنما لا نبدي أي استنتاج دقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تتوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تتجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية. أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقى على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.



- التوصل إلى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهريّة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليّتنا، والإجراءات الاحترازية أن لزم الأمر.
- من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة، أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد على المنافع المتحققة للمصلحة العامة في هذا الإفصاح.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

إن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

تحتفظ المجموعة ببيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين القاضي

شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون المحدودة المسؤولية

9 نيسان 2018

دمشق، الجمهورية العربية السورية



مصرف الشام ش.م.م

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2017

2016	2017	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
20,103,303,679	36,216,903,664	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
129,999,295,750	55,928,463,624	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	-	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	35,384,968,219	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
850,920,164	1,098,644,340	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
507,420,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
955,235,286	1,693,854,054	9	موجودات ثابتة - بالصافي
2,991,407	4,016,696	10	موجودات غير ملموسة
1,546,599	1,361,139	18	موجودات ضريبية مؤجلة
1,294,766,153	744,709,231	11	موجودات أخرى
2,514,903,864	2,163,455,530	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>186,983,445,128</u>	<u>135,617,226,497</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية			
			المطلوبات
114,771,221,087	46,451,576,800	13	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
34,893,647,529	32,409,552,218	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,906,892,704	4,749,332,334	15	تأمينات نقدية
18,644,035	137,394,330	16	ذمم دائنة
223,497,067	240,071,613	17	مخصصات متنوعة
525,013,489	141,535,228	18	مخصص ضريبة الدخل
1,129,974,102	2,875,095,205	19	مطلوبات أخرى
<u>156,468,890,013</u>	<u>87,004,557,728</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
6,195,922,186	24,896,590,303	20	حسابات الاستثمار المطلقة
154,499,510	171,225,534	21	احتياطي مخاطر الاستثمار
9,052,903	40,965,244		احتياطي معدل الأرباح
<u>6,359,474,599</u>	<u>25,108,781,081</u>		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
<u>162,828,364,612</u>	<u>112,113,338,809</u>		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
5,000,000,000	5,000,000,000	22	حقوق مساهمي المصرف
33,051,351	33,051,351	23	رأس المال المكتوب به (المدفوع)
301,981,384	2,175,411,384	24	احتياطي عام مخاطر التمويل
244,917,707	313,909,216	25	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
244,917,707	313,909,216	25	احتياطي قانوني
239,028,017	518,507,215		احتياطي خاص
17,815,248,326	14,708,920,881		احتياطي معدل الأرباح
273,201,238	437,394,760		الأرباح المدورة غير المحققة
24,152,345,730	23,501,104,023		الأرباح المتراكمة المحققة
2,734,786	2,783,665	26	مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
<u>186,983,445,128</u>	<u>135,617,226,497</u>		حقوق غير المسيطرة
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

السيد حسام الحلاق
المراقب المصرفي الداخلي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معيا.

مصرف الشام ش.م.م

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	إيضاح
2,394,371,971	4,057,310,091	27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
978,295,038	881,586,701	28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(40,887,514)	(6,618,228)	29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك
3,331,779,495	4,932,278,564	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق
(248,080,920)	(342,746,448)	احتياطي معدل الأرباح
3,083,698,575	4,589,532,116	اجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(210,626,431)	(505,246,744)	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:
(10,644,769)	(16,726,024)	احتياطي مخاطر الاستثمار
(199,981,662)	(488,520,720)	30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
2,873,072,144	4,084,285,372	31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
963,043,961	1,459,951,609	32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية
614,035,537	115,247,629	أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
6,896,219,734	(3,106,312,496)	أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
4,624,696	7,117,509	33 إيرادات أخرى
11,350,996,071	2,560,289,623	إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(847,559,291)	(1,070,973,098)	34 نفقات الموظفين
(56,453,964)	(102,279,181)	10-9 استهلاكات وإطفاءات
(767,190,135)	(3,076,185,471)	35 مصاريف أخرى
(603,700,891)	(677,198,549)	36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(50,000,107)	(50,000,000)	مخصصات متنوعة
(2,324,904,388)	(4,976,636,299)	إجمالي المصروفات
9,026,091,684	(2,416,346,676)	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(520,849,863)	(137,382,891)	18 مصروف ضريبة الدخل
8,505,241,821	(2,553,729,567)	صافي الربح السنة
يعود الى:		
8,505,198,892	(2,553,782,170)	مساهمي المصرف
42,929	52,603	حقوق غير المسيطرة
170.10	(51.07)	37 الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة

مصرف الشام ش.م.م
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

2016 مدققة ليرة سورية	2017 مدققة ليرة سورية	الإيضاحات
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
9,026,091,684	(2,416,346,676)	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبند غير نقدية:
56,453,964	102,279,181	اهتلاكات وإطفاءات
210,626,431	505,246,744	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
603,700,891	677,198,549	مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية
50,000,107	50,000,000	مخصصات متنوعة
9,946,873,077	(1,081,622,202)	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
1,043,179,119	1,213,737,787	النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
-	(26,787,397,177)	أرصدة مقيدة السحب*
2,532,248,265	(1,106,425,049)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
10,619,546,290	(9,889,409,174)	النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البیوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(332,839,256)	513,924,957	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
1,519,350,000	(620,000,000)	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(76,688,128)	(521,048,152)	ضريبة الدخل المدفوعة
(22,121,125,881)	111,168,914	تأمينات
(97,248,422)	134,525,743	ذمم دائنة
699,243,838	1,818,808,666	مطلوبات مختلفة
3,732,538,902	(36,213,735,687)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
-	-	الاستثمارات في العقارات
(692,077,351)	(271,470,373)	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(4,088,212)	(3,276,900)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(495,944,289)	(838,646,340)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
-	-	موجودات ثابتة مالية
(1,192,109,852)	(1,113,393,613)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية		
1,220,989,194	19,298,638,381	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
239,028,017	316,248,529	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
8,824,951,752	(1,679,606,246)	الحسابات الجارية
(183,238,136)	(401,692,376)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
-	(83,951,575)	توزيعات أرباح نقدية
10,101,730,827	17,449,636,713	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(336,810,417)	1,822,459,582	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
12,305,349,459	(18,055,033,005)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
يضاف		
21,900,103,209	34,205,452,668	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
34,205,452,668	16,150,419,663	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.

مصرف الشام ش.م.م

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 2017-12-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	1,873,430,000	-	-	-	1,873,430,000	-	1,873,430,000
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	279,479,198	-	-	-	-	279,479,198	-	279,479,198
توزيعات أرباح المساهمين	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	(250,000,000)
تعديلات سنوات سابقة*	-	-	-	-	-	(14,949)	-	*(353,786)	(368,735)	(3,724)	(372,459)
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	(2,553,782,170)	-	(2,553,782,170)	52,603	(2,553,729,567)
تخصيص أرباح السنة	-	68,991,509	68,991,509	-	-	(3,106,312,496)	2,553,782,170	414,547,308	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2017	5,000,000,000	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760**	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688

*هي عبارة عن إقفال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2012 في الشركة التابعة (أموال الشام).

** الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين 250,000,000 ل س اي ما نسبته 57% من الأرباح المدورة و ذلك بعد اخذ موافقة الجهات الوصائية .

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 2016-12-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	31,934,607	33,051,351	-	219,296,384	10,919,028,592	-	(909,811,720)	15,325,433,821	2,691,857	15,328,125,678
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	82,685,000	-	-	-	82,685,000	-	82,685,000
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	239,028,017	-	-	-	-	239,028,017	-	239,028,017
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	8,505,198,892	-	8,505,198,892	42,929	8,505,241,821
تخصيص أرباح السنة	-	212,983,100	212,983,100	-	-	6,896,219,734	(8,505,198,892)	1,183,012,958	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	5,000,000,000	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية و تعديلاته والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (فرعان منها مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
 2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
 5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
 6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
 7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
 8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
- تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى بتاريخ 09-03-2018 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

هيئة الرقابة الشرعية:

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام مجداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تم تعيينها من قبل الجمعية العمومية و بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21 ، وحيث أن الدكتور عبد الباري مشعل تعذر عليه مباشرة أعمال الهيئة لظروف خاصة به ، تم ترشيح الدكتور محمد توفيق رمضان ليشغل مكانه ويكمل مدة ولايته ووافق مجلس النقد والتسليف على ذلك بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19 ، لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. ونقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2 - السياسات المحاسبية:

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركائه التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/المطلوبات المالية للمتاجرة، والموجودات/المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.
- يراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنظمة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المُنظمة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
2016	2017		
ليرة سورية	ليرة سورية		شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية
247,500,000	247,500,000	99%	
247,500,000	247,500,000		

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك وحتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م/ن/ب 4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2017. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والألات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
- لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.
- تعتبر التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، أما التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 12 فتعتبر نافذة في بداية أو بعد تاريخ 1 كانون الثاني 2017.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):

تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23: تكلفة الاقتراض.

- المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل"

الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذه التعديلات لتوضيح الإجراءات المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالخسائر غير المحققة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وتوضح هذه التعديلات أنه على المنشأة الأخذ بالاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من الأرباح الخاضعة للضريبة بحيث أنه قد يخصم من القيمة المعكوسة للفرق القابل للخصم. وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح:

وتعتبر هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي جزءاً من المتطلبات والإفصاحات التي على الشركات أن تبادر بها وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك لتوفير إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيير الحاصل في الديونية والتي تنتج عن الأنشطة التمويلية للشركة، متضمنة التغييرات التي تنتج من التدفقات النقدية أو حتى التغييرات التي لا تنتج من الأنشطة النقدية، وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017. ولا يطلب من الشركات عند البدء بالتطبيق تزويد القوائم المقارنة بأي معلومات لفرات سابقة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغير نافذة التطبيق:

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"
في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و بما لا يخالف احكام الشريعة الإسلامية .
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"
تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.
- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 – "الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع القائمة على المشاركة:
عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات. وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقتطعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.
- تطبيق معيار التقرير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4 – "عقود التأمين" – تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم 4.
تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4. وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التأمين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية. عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4. أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشأة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - "تحويلات الاستثمارات العقارية" توضح هذه التعديلات متى يتوجب على المنشأة نقل الممتلكات ومن ضمنها تحت الإنشاء أو التطوير من أو إلى ممتلكات قيد الاستثمار.
- وتوضح هذه التعديلات أن تغييراً في الاستخدام ينتج عندما تعتبر هذه الممتلكات أو تقترب من تحقيق تعريف الممتلكات قيد الاستثمار مع توفر دليل للتغيير في الاستخدام. مع ملاحظة أن مجرد تغيير نية الإدارة في استخدام هذه الممتلكات لا يوفر دليلاً على التغيير في الاستخدام كما هو مطلوب.
- يتوجب على المنشآت التطبيق بأثر رجعي على التغييرات في الاستخدام التي تحدث في أو بعد بداية سنة إعداد التقارير المالية، كما يجب عليها إعادة تصنيف العقارات المحتفظ بها في ذلك التاريخ، وإذا كان مناسباً كذلك إعادة تصنيف الممتلكات لتعكس الشروط الموجودة في ذلك التاريخ.
- تعتبر هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - "عقود الإيجار" ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار - حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجر سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 - "عقود التأمين" يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع أنواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تأمين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية.
- ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.
- ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترة التقرير المالي التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار:

سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالافصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الافصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات و الخسائر الانتمائية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الانتمائية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التصنيف و القياس:

حسب المعيار المحاسبي رقم 25 الاستثمار في الصكوك و الاسهم و الادوات المشابهة تصنف الاستثمارات باعتبارها :

- 1- أدوات دين و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة .
- 2- أدوات الملكية و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة , من خلال حقوق الملكية .

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- يجوز تصنيف الاستثمار عند الإثبات لأول مرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بما يتفق و الاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى البنك .
- بعد الإثبات الأولي , تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الأولي لها , اي بالقيمة العادلة , او بالتكلفة المستنفدة .
- الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية:**
- يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الأجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المماثلة.
- سيقوم البنك بتصنيف موجوداته الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى الثلاث مراحل التالية وفقاً لمنهجية معيار المحاسبة المالي رقم 30:
- **المرحلة الأولى-** الذمم المدينة المنتجة: الذمم المدينة التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
 - **المرحلة الثانية-** الذمم المدينة المتعثرة: الذمم المدينة التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر
 - **المرحلة الثالثة-** الذمم المدينة المضمحلة: بالنسبة للذمم المدينة المضمحلة ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يعتزم البنك على وضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سيستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

نهج الاضمحلال:

سيقوم البنك بإثبات خسائر الاضمحلال على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون)، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

سيتم قياس خسائر الضمحلل التي تتجاوز القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد , إن القيمة القابلة للاسترداد تعد القيمة الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها:

سيقوم البنك بإثبات الاضمحلال على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المراجعة والسلم والاستصناع.

سيقوم البنك بعد الإثبات المبدئي بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. إن صافي القيمة المتوقع تحقيقها هي سعر البيع المقدّر ضمن الاعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع بالأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالبنك.

محاسبة التحوط :

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كذلك قواعد جديدة لمحاسبة التحوط تهدف إلى جعل محاسبة التحوط متماشية مع ممارسات إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ التوجيهات المتعلقة بمحاسبة التحوط على المستوى الكلي حيث أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية يعمل عليها كمشروع منفصل. يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خيار تأجيل تطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والاستمرار في تطبيق محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ .

و سيتم اعتماد البنك على تطبيق محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 9 , بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية.

الأثر المتوقع:

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للبنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي والقيمة المدرجة للخسائر التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المطلقة، المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني (احتياطي معدل الأرباح في حالة حدوث عجز) مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة.

كما يقدم المعيار الجديد متطلبات الإفصاح والتغيرات في العرض. ومن المتوقع بأن تؤدي هذه المتطلبات إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة عن أدائها المالية وبالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد.

و من المتوقع ان تطبيق هذا المعيار لن يكون له اثر مالي او أي اثر اخر كون البنك محتفظ بمخصصات اضافية استنادا لاختبارات الجهد السابقة.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)**الحوكمة:**

بهدف تطبيق المعيار رقم 30 قام المصرف بتشكيل لجنة مختصة أخذت على عاتقها دراسة متطلبات المعيار و تحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق و تحديد فجوة البيانات المطلوب استدراكها. تقوم اللجنة بتحليل و معالجة البيانات و بيان أثر تطبيق المعيار على المركز المالي للبنك و قائمة الدخل و المخصصات الواجب تشكيلها.

تُعرض الصيغة النهائية لنموذج الأعمال على المدقق الخارجي وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تضمن أن يكون نموذج الأعمال محكم و مناسب للمصرف و يأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها كل من المصرف و متعامله الأمر الذي من شأنه أن يفرض على المصرف التحوط ضد المخاطر المتوقعة ليكون قادراً على مواجهة تلك المخاطر إن حدثت و وقعت.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (600,746,766) ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5775% سنوياً (حسب السنة الميلادية) بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات وأطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي (23,307,343,002) ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكى بمبلغ 11,79 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة 2.5775% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2017 تم ترحيل مبالغ (1,003,639 ل.س) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,385,334 ل.س) خلال عام 2016. وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
فوائد من البنوك		1,313,334
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	999,839	7,500
زيادة بالصندوق	3,800	64,500
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	1,003,639	1,385,334
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة		-
الزيادة خلال العام	1,003,639	1,385,334
الاستخدامات خلال العام	(1,003,639)	(1,385,334)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق كونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية. يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2017	2016	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الإستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الإستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير. أو المخالفة

يتم التتضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتتضيض احتساب وتحديد الربح.

لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات.

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الإستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الإستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للإستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الإستثمار، ويستحق وكيل الإستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالإستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الإستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الإستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الإستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق مافقرته المعايير الشرعية.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للإستثمار لحسابات الإستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2016			31 كانون الأول 2017		
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري
1.10%	1.22%	4.89%	0.47%	1.27%	5.91%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للإستثمار

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للإستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الإستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2016			31 كانون الأول 2017		
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري
1.96%	2.04%	8.37%	1.03%	2.79%	12.92%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للإستثمار

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى.

قام المصرف بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب الإستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.

يحتسب احتياطي مخاطر الإستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الإستثمار المطلقة.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الإستثمار لأموال حسابات الإستثمار المطلق في الوعاء الإستثماري

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مزل البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع):

في حال رغب صاحب الحساب الإستثماري بالخروج من الإستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الإستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الإستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب مخاطر الإستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

4. شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات:

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية:

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها واثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

- هي استثمارات تم اقتناؤها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).
- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراءها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مضافاً إليها أية مصروفات مباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل مابين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.
- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة - إن وُجد - في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المتأتية من الموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يُمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدوث حدث واحد أو أكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهرية، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المراهبة:

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ المصرف منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المراهبة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

السلم والسلم الموازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مُخصص تدني إذا كان هنالك احتمالاً قوياً بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمُسلم فيه (البضاعة) أو احتمالاً قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم الموازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع الموازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع الموازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع الموازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

موجودات متاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المُحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق مُوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتُسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها

التمويل بالمُضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المُضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتناسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها رأسمال المُضاربة..
- إذا لم يسلم المُضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المُضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المُضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المُضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

التمويل بالمشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقومة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل..
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أما في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أما نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفف بها نصيب المصرف في رأسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك..

الاستثمارات المقيدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمته المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسيلها أو تم نقلها للمصرف.
- إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص..
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفف بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها من عملية تسيل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي يأخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة..
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية..

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ح. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما..
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتحتل هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها..
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الأصول التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ر. الاستثمارات في العقارات:

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناه بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

ز. احتياطي مخاطر الاستثمار:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلق في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
- عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهة.

س. احتياطي مُعَدَّل الأرباح:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف) بغرض المحافظة على مُستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المُتبقّي في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

ش. القيمة العادلة للموجودات المالية:

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:

- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المُتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

اهلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

المكافآت المرتبطة بالأسهم:

لا توجد مكافآت مرتبطة بالأسهم.

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ط. رأس المال:

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات إدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيمة:

يقصد بالاستثمارات المقيمة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيمة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيمة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا. يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بزمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.

- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن: يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث

تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.

العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.

2) الدخل من الصفقات (العمليات): مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة

(عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).

العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

ل. الموجودات غير الملموسة:

أ - الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أمّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسلة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب-الموجودات غير الملموسة الأخرى:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:

- الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
- نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه.
- قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
- كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
- وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
- قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى:

20%

برامج معلوماتية

م. النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيّدة السحب.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2017

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	
1,729,776,698	2,093,748,157	نقد في الخزينة
16,472,601,308	31,212,181,859	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
1,900,925,673	2,910,973,648	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
20,103,303,679	36,216,903,664	متطلبات الاحتياطي النقدي(*)

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ (2,910,973,648) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (1,900,925,673) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
34,546,920,331	38,510,208,457	22,298,561,766	30,353,965,944	12,248,358,565	8,156,242,513	حسابات جارية وتحت الطلب
95,089,766,890	16,830,120,000	94,049,766,890	16,755,120,000	1,040,000,000	75,000,000	حسابات استثمار مطلقة
						استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
362,608,529	588,135,167	362,608,529	588,135,167	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك
						والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
129,999,295,750	55,928,463,624	116,710,937,185	47,697,221,111	13,288,358,565	8,231,242,513	

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزنة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
8,437,081,690	5,711,775,848	8,402,081,690	5,711,775,848	35,000,000	-	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر
-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	-	-	مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية
1,658,540,000	-	1,623,540,000	-	35,000,000	-	

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	
(4,410,250,670)	(6,778,541,690)	رصيد في بداية السنة
-	-	بضائف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
(2,368,291,020)	1,066,765,842	فروقات سعر الصرف
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	رصيد نهاية السنة

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة):

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم. أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بزمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب الحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية. طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتيحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها وتمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	40,996,068,071	33,690,929,236	-	-	40,996,068,071	33,690,929,236
يضاف: ذمم أخرى (**)	108,800,323	128,906,599	-	-	108,800,323	128,906,599
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)	-	-	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(89,391,910)	(129,154,591)	-	-	(89,391,910)	(129,154,591)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)	-	-	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	35,384,968,219	29,094,522,226	-	-	35,384,968,219	29,094,522,226

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

(*) بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 1,839,097,024 ل.س أي ما نسبته (4.474%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2017/12/31 مقابل 2,286,779,738 ليرة سورية أي ما نسبته (6.76%) في 2016/12/31

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,749,705,113 ليرة سورية أي ما نسبته (4.266%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة مقابل 2,157,625,147 ليرة سورية أي ما نسبته (6.40%) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الكفالات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

2016		2017				
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	
1,593,879,806	1,359,974,351	233,905,455	2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	الرصيد في بداية السنة
695,305,666	695,305,666	-	677,198,549	674,520,355	2,678,194	المكون خلال السنة
(91,790,408)	-	(91,790,408)	-	-	-	الاسترداد خلال السنة
(25,812,779)	(25,812,779)	-	-	-	-	المستخدم من المخصص
85,705,475	85,703,724	1,752	(30,326,781)	(30,326,781)	-	خلال السنة (ديون معدومة)
2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	فرق سعر الصرف
						الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد.

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 242,969,240 ليرة سورية مقابل 123,979,049 ليرة سورية للسنة السابقة.

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
189,543,967	129,154,591	-	-	189,543,967	129,154,591	الرصيد في بداية السنة
20,277,020	5,388,103	-	-	20,277,020	5,388,103	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(67,774,171)	(43,776,861)	-	-	(67,774,171)	(43,776,861)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
(13,463,239)	-	-	-	(13,463,239)	-	ينزل: الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
571,014	(1,373,923)	-	-	571,014	(1,373,923)	فرق سعر صرف
129,154,591	89,391,910	-	-	129,154,591	89,391,910	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع	ذاتية		مشتركة		
	2016	2017	2016	2017	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
	849,760,164	1,097,484,340	-	-	موجودات مقننة بغرض المراجعة
	71,154,400	71,154,400	-	-	موجودات مقننة بغرض الإجارة التشغيلية *
	1,160,000	1,160,000	-	-	موجودات آيلة للمصرف وفاء ديونه
	922,074,564	1,169,798,740	-	-	الأجمالي (1)
	(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	مخصص تدني قيمة موجودات مقننة بغرض الإجارة التشغيلية
	(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	المخصصات (2)
	850,920,164	1,098,644,340	-	-	الصافي (2-1)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار في مدينة حمص قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي	إجمالي	موجودات	عقارات	
2016	2017	مستملكة أخرى	مستملكة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللادقية و بانياس.

8 استثمارات عقارية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		البيان
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
507,420,000	2,380,850,000	-	-	507,420,000	2,380,850,000	استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)
507,420,000	2,380,850,000	-	-	507,420,000	2,380,850,000	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل،

فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
424,735,000	507,420,000	تكلفة الإستثمار
82,685,000	1,873,430,000	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
507,420,000	2,380,850,000	

*في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

9 موجودات ثابتة - بالصافي

2017	أراضي ومباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	أخرى	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	241,674,068	245,344,861	254,246,410	198,632,267	12,436,800	333,735,655	23,086,826	1,309,156,887
إضافات	-	114,017,573	78,458,513	29,386,156	-	688,513,188	54,684,910	965,060,340
استبعادات	-	-	(6,167,285)	-	-	(121,713,173)	(3,819,000)	(131,699,458)
الرصيد في نهاية السنة *	241,674,068	359,362,434	326,537,638	228,018,423	12,436,800	900,535,670	73,952,736	2,142,517,769
الاستهلاك المتراكم:								
استهلاك متراكم وفي بداية السنة	(3,949,515)	(84,357,216)	(103,971,677)	(100,565,571)	(11,412,558)	-	(1,359,811)	(305,616,348)
استهلاك السنة	(4,375,000)	(31,774,801)	(30,009,269)	(27,491,544)	(439,820)	-	(5,882,692)	(99,973,126)
استبعادات	-	-	5,231,011	-	-	-	-	5,231,011
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *	(8,324,515)	(116,132,017)	(128,749,935)	(128,057,115)	(11,852,378)	-	(7,242,503)	(400,358,463)
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة بداية الفترة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة في نهاية السنة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
صافي القيمة الدفترية								
رصيد 31 كانون الأول 2017	185,044,301	243,230,417	197,787,703	99,961,308	584,422	900,535,670	66,710,233	1,693,854,054

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع درعا) 76,853,156 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 25,318,252 ليرة سورية كما في 31-12-2017.
- مراجعة الافصاح رقم 17.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

9 موجودات ثابتة - بالصافي

البيان	2016	أراضي ومباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	أخرى	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	66,674,068	120,330,424	125,101,106	111,746,840	12,436,800	375,563,549	-	811,852,787	
إضافات	175,000,000	125,014,437	129,145,304	86,885,427	-	376,034,933	23,086,826	915,166,927	
استبعادات	-	-	-	-	-	(417,862,827)	-	(417,862,827)	
الرصيد في نهاية السنة *	241,674,068	245,344,861	254,246,410	198,632,267	12,436,800	333,735,655	23,086,826	1,309,156,887	
الاستهلاك المتراكم:									
استهلاك متراكم وفي بداية السنة	(3,220,349)	(66,595,292)	(86,056,583)	(84,045,778)	(10,937,069)	-	-	(250,855,069)	
استهلاك السنة	(729,167)	(17,761,924)	(17,915,094)	(16,519,793)	(475,489)	-	-	(1,359,812)	
استبعادات	-	-	-	-	-	-	-	-	
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *	(3,949,515)	(84,357,216)	(103,971,677)	(100,565,571)	(11,412,558)	-	-	(1,359,812)	
انخفاض القيمة:									
انخفاض القيمة بداية الفترة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	
انخفاض القيمة في نهاية السنة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)	
صافي القيمة الدفترية									
رصيد 31 كانون الأول 2016	189,419,301	160,987,645	150,274,733	98,066,696	1,024,242	333,735,655	21,727,014	955,235,286	

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع صحنايا - فرع درعا) 110,706,551 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 46,203,046 ليرة سورية كما في 2016-12-31، وانخفض الرقم عن مثيله في 2015-12-31 نتيجة عمليات المناقلة لبعض الأصول.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017
10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	أنظمة حاسوب وبرامج البيان التكلفة
97,761,998	100,490,398	رصيد بداية السنة
2,728,400	3,276,900	إضافات
100,490,398	103,767,298	الرصيد
		الإطفاء
(95,806,307)	(97,498,991)	رصيد بداية السنة
(1,692,684)	(2,251,611)	الإطفاء للسنة
-	-	التدني خلال السنة
(97,498,991)	(99,750,602)	الرصيد
2,991,407	4,016,696	رصيد نهاية السنة

11 موجودات أخرى

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	البيان
776,878,627	190,543,245	إيرادات برسم القبض (*)
394,795,351	390,062,610	مصرفات مدفوعة مقدماً
50,654,639	36,178,215	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
49,779,122	104,052,810	مدينون مختلفون
19,358,414	20,572,351	مخزون طوابع وقرطاسية
1,294,766,153	744,709,231	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
2,233,205,351	1,881,757,017	
2,514,903,864	2,163,455,530	

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
113,251,871,087	45,931,576,800	174,925,799	217,820,055	113,076,945,287	45,713,756,745	حسابات جارية وتحت الطلب
1,519,350,000	520,000,000	-	-	1,519,350,000	520,000,000	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
114,771,221,087	46,451,576,800	174,925,799	217,820,055	114,596,295,287	46,233,756,745	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
22,981,980,023	25,581,331,871	حسابات جارية / تحت الطلب:
11,911,667,506	6,828,220,347	بالليرة السورية
34,893,647,529	32,409,552,218	بالعملات الأجنبية
		المجموع

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري في 2017/12/31: 14,159,813,914 ليرة سورية أي ما نسبته (43.69%) من إجمالي الودائع مقابل 15,989,882,250 ليرة سورية أي ما نسبته (45.82%) في السنة السابقة.

15 تأمينات نقدية

2016		2017		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,363,606,435	-	4,659,440,009	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	543,286,269	-	89,892,325	تأمينات أخرى
-	4,906,892,704	-	4,749,332,334	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (4,708,866,099) في نهاية 2017 مقابل (4,901,226,494) في السنة السابقة.

16 ذمم دائنة:

2016		2017		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	18,644,035	-	137,394,330	دائنو عمليات التمويل
-	18,644,035	-	137,394,330	المجموع

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

17 مخصصات متنوعة:

رصيد نهاية السنة	ماتم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
123,708,394	-	-	6,564,622	117,143,772	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة **
9,893,859	-	(6,736)	-	9,900,595	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,462,500	-	-	385,000	1,077,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
85,390,417	-	-	13,721,120	71,669,297	مخصص مخاطر نقل الأموال (*)
1,908,922	-	(4,089,460)	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
240,071,613	-	(4,096,196)	20,670,742	223,497,067	المجموع

رصيد نهاية السنة	ماتم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
117,143,772	-	-	17,143,772	100,000,000	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة
9,900,595	-	-	173,178	9,727,417	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,077,500	-	-	202,500	875,000	مخصص احتجاز تعويض صراف
71,669,297	-	-	21,669,297	50,000,000	مخصص مخاطر نقل الأموال (*)
5,998,382	-	-	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
223,497,067	-	-	39,188,747	184,308,320	المجموع

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

18 ضريبة الدخل:

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2017	2016
رصيد بداية السنة	ليرة سورية	ليرة سورية
525,013,489	80,653,465	
ضريبة الدخل المدفوعة	(521,048,152)	(76,688,128)
ضريبة الدخل المستحقة	137,569,891	521,048,152
رصيد نهاية السنة	141,535,228	525,013,489

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 60/ح/10/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 206/ح/5/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2745/ح/42/2017 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2/ح/4/2016 تاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة):

- حول عام 2011 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 68/ح/12/68/2016 تاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

18-2 موجودات ضريبية مؤجلة:

الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	رصيد نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة
2016	2017	2017	2017	2017	2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
1,546,599	1,361,139	1,361,139	187,000	(372,460)	1,546,599
1,546,599	1,361,139				

موجودات ضريبية مؤجلة

إنَّ الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

2016	2017	البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
-	1,348,310	-
-	198,289	-
-	-	-
-	1,546,599	-

رصيد بداية السنة *

المضاف

المستبعد

رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:
البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
9,026,091,684	(2,416,346,676)	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
(6,991,899,184)	2,864,094,114	أرباح غير خاضعة للضريبة
50,000,107	52,506,712	مصاريف مرفوضة ضريبياً
2,084,192,607	500,254,150	(الخسارة)/الربح الضريبي
%25	%25	نسبة الضريبة
521,048,152	125,063,538	ضريبة الدخل
-	%10	نسبة رسم اعادة الاعمار
-	12,506,354	رسم اعادة الاعمار
521,048,152	137,569,891	مصرف ضريبة الدخل
(198,289)	(187,000)	إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة
520,849,863	137,382,891	مصرف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

19 مطلوبات أخرى:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
12,532,963	2,580,821	أرباح محققة لحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
547,244,734	936,507,675	حوالات وأوامر دفع
345,342,910	1,322,848,420	نفقات مستحقة غير مدفوعة
62,766,576	103,738,646	مستحق لجهات حكومية
28,234,503	23,452,943	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
241,609	811,084	ذمم دائنة أخرى
15,417,410	16,652,002	توقيفات محتجزة
118,193,397	302,455,189	موردين
-	166,048,425	مستحقات أرباح المساهمين
1,129,974,102	2,875,095,205	

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

2016			2017			البيان
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	
1,128,784,703	-	1,128,784,703	6,331,658,558	-	6,331,658,558	حسابات التوفير
2,899,155,211	156,526,845	2,742,628,366	4,827,221,060	129,350,000	4,697,871,060	لأجل
2,085,099,870	342,500,000	1,742,599,870	13,551,273,915	797,500,000	12,753,773,915	الوكالات الاستثمارية
6,113,039,784	499,026,845	5,614,012,939	24,710,153,533	926,850,000	23,783,303,533	المجموع
82,882,401	6,765,953	76,116,449	186,436,770	6,993,033	179,443,737	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
6,195,922,186	505,792,798	5,690,129,388	24,896,590,303	933,843,033	23,962,747,270	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

21 احتياطي مخاطر الاستثمار:

2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
138,585,243	154,499,510	رصيد بداية السنة
10,644,769	18,910,763	الإضافات خلال السنة
5,269,498	(2,184,739)	فروق سعر الصرف
154,499,510	171,225,534	الرصيد في نهاية السنة

22 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خضم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م/ تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119 /م/ من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1/م/1145 تاريخ 1/4/2015، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة /14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل (تتمة):

- تم اجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة، كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، وبالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2017-12-31 مبلغ 1,715,380,909 منها مبلغ 9,872,237 على الديون غير المباشرة.
- يبلغ مخصص الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 8,976,053 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 21,621 ل.س
- يبلغ مخصص الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 1,183,724,085 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س
- ولم يقيم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2017، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2017/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الإحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب/4
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2017/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب/4) بمبلغ 5,950,718 ليرة سورية.

24 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
219,296,384	301,981,384
82,685,000	1,873,430,000
301,981,384	2,175,411,384

بداية رصيد السنة
القيمة العادلة للإستثمارات
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات

25 الاحتياطيات:

1-25 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني.

يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

2-25 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للمصرف كما يلي كما يلي:

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
9,026,091,684	(2,416,346,676)
(6,896,219,734)	3,106,312,496
(40,946)	(50,724)
2,129,831,005	689,915,096
212,983,100	68,991,509

الربح قبل الضريبة
ينزل منه:
أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة

الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

25- الاحتياطات (تتمة):

وبلغ رصيد الاحتياطي القانوني حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
31,934,607	244,917,707
212,983,100	68,991,509
244,917,707	313,909,216

رصيد الاحتياطي القانوني أول الفترة
الاحتياطي القانوني المشكل خلال للفترة
الرصيد آخر الفترة

وبلغ رصيد الاحتياطي الخاص حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
31,934,607	244,917,707
212,983,100	68,991,509
244,917,707	313,909,216

رصيد الاحتياطي الخاص أول الفترة
الاحتياطي الخاص المشكل خلال للفترة
الرصيد آخر الفترة

26 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
البيان

المشتركة	
2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
2,394,371,971	4,057,310,091
2,394,371,971	4,057,310,091

المرابحة
المجموع

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:
البيان

المشتركة	
2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
978,295,038	881,586,701
978,295,038	881,586,701

حسابات استثمارية
المجموع

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

قام البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية لشهري كانون الثاني وشباط فقط، أما بقية الأشهر وحتى 31 كانون الأول 2017 فقد تحملها البنك على سبيل التبرع:

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
3,735,355	399,040
6,661,801	988,629
18,751,532	2,129,600
8,687,183	1,333,333
754,143	1,392,626
2,297,500	375,000
40,887,514	6,618,228

مصاريف البريد والهاتف
مصاريف طباعة وقرطاسية
إعلان ومعارض
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
مصاريف اقامة وضيافة
مصاريف أخرى

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		مصارف ومؤسسات مصرفية
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
28,082,559	66,817,334	توفير
67,720,362	83,716,882	لأجل
104,178,741	337,986,504	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*
199,981,662	488,520,720	المجموع

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
55,756,687	188,808,416	بصفته مضارب
2,817,315,457	3,895,476,956	بصفته رب مال
2,873,072,144	4,084,285,372	المجموع

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية:

البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,045,366,918	1,760,600,030	إيرادات العمولات والرسوم
(82,322,957)	(300,648,421)	أعباء الرسوم والعمولات
963,043,961	1,459,951,609	المجموع

33 إيرادات أخرى:

البيان

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	6,814,170	أرباح بيع أصول ثابتة
4,624,696	303,339	أخرى
4,624,696	7,117,509	المجموع

34 نفقات الموظفين:

البيان

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
802,498,840	1,018,357,936
26,805,651	35,336,124
10,723,628	13,216,986
7,531,172	4,062,052
847,559,291	1,070,973,098

رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين

مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي

نفقات طبية

مصاريف تدريب وسفر

المجموع

35 مصاريف أخرى:

البيان

2016	2017
ليرة سورية	ليرة سورية
164,838,325	183,096,199
153,730,099	164,343,784
11,107,340	18,072,128
67,842,496	68,284,012
26,157,212	48,839,511
15,412,860	16,502,449
33,289,432	39,130,085
32,131,082	36,890,149
10,834,597	14,912,594
36,826,983	175,175,395
4,618,101	14,965,052
8,687,183	18,611,112
8,294,372	15,327,297
7,950,851	15,598,809
24,345,360	114,780,664
13,389,595	2,009,463,305
6,925,000	4,451,850
140,809,247	117,741,076
767,190,135	3,076,185,471

مصاريف إيجار

مصاريف أنظمة معلومات

مصاريف البريد والهاتف وشحن

مصاريف إستشارات

مصاريف إعلان ومعارض

مصاريف الكهرباء والماء

مصاريف إدارية صرافات الآلية

مصاريف سفر ومواصلات وضيافة

مصاريف التنظيف

رسوم وأعباء حكومية

مصاريف تأمين

تعويضات هيئة الرقابة الشرعية

مصاريف حراسة

مصاريف طباعة وقرطاسية

مصاريف مجلس إدارة و هيئة عامة

مصاريف قضائية *

تبرعات

أخرى

المجموع

* تتضمن اتعاب قانونية لصالح مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية تم تكليفه من قبل البنك للعمل على رفع العقوبات المفروضة عليه من قبل الخزانة الأمريكية .

36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب/4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب/4).

37 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ربح (خسارة) السنة
8,505,198,892	(2,553,782,170)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
50,000,000	50,000,000	
170.10	(51.07)	حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
170.10	(51.07)	أساسي

38 النقد وما في حكمه:

2016	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
18,202,378,006	33,305,930,016	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف
129,999,295,750	55,928,463,624	ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(48,567,316,322)	(14,062,883,903)	(ينزل) الإيداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(65,428,904,766)	(32,233,692,897)	(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات
-	(26,787,397,177)	مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر
34,205,452,668	16,150,419,663	أرصدة مقيدة السحب*

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزنة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية .

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2017:

البيان/2017	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	30,256,296,585	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	16,755,120,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	189,198,588	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	47,200,615,173	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	124,150,272	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	274,150,272	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الانشطة الاستثمارية	766,498,216	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	5,923,256	-	-
مصروفات ادارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
273,345,627	319,013,471	الإدارة التنفيذية العليا: رواتب ومكافآت
23,432,972	113,732,679	مجلس الإدارة: مصاريف إقامة واجتماعات
17,374,365	19,944,445	هيئة الرقابة الشرعية: تعويضات
314,152,964	452,690,595	المجموع

40 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

2016	2017		
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
129,999,295,750	129,999,295,750	55,928,463,624	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	1,658,540,000	-	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
29,094,522,226	29,094,522,226	35,384,968,219	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	المطلوبات المالية
114,771,221,087	114,771,221,087	46,451,576,800	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
6,359,474,599	6,359,474,599	25,108,781,082	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
18,644,035	18,644,035	137,394,330	ذمم دائنة
1,129,974,102	1,129,974,102	2,875,095,205	مطلوبات أخرى

41 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياستها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف أخذاً بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي وميثاق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر واليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقياس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

2. الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر:

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.

- 41 إدارة المخاطر (تتمة):

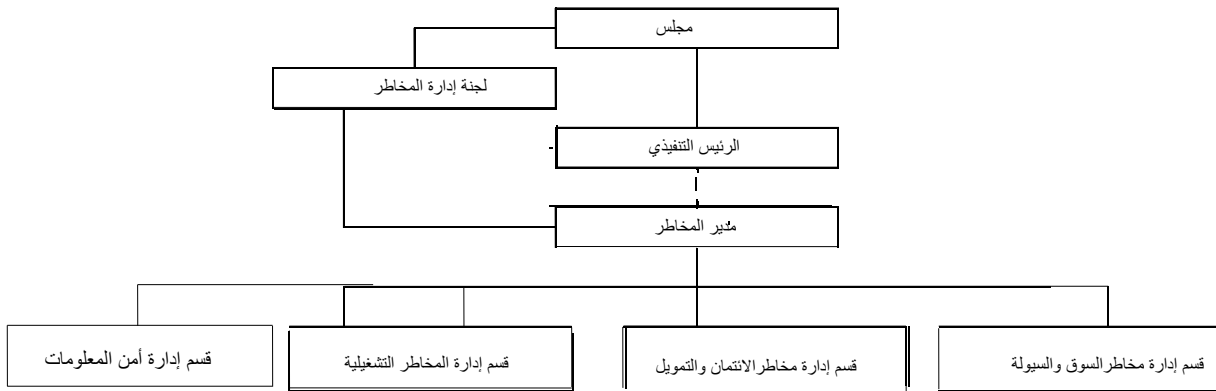
- أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
 - قسم مخاطر السوق والسيولة.
 - قسم مخاطر التشغيل.
- تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



41 إدارة المخاطر (تتمة):

أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيزات في الدول ومخاطر التركيزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركيزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

2016	2017	البيان
16,472,601,308	31,212,181,860	أرصدة لدى مصارف مركزية
129,999,295,750	55,928,463,624	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
1,658,540,000	-	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		لأفراد:
30,154,154	69,246,186	لأفراد
1,237,984,830	1,731,492,731	التمويلات العقارية
		للشركات:
26,123,981,069	31,887,197,512	الشركات الكبرى
1,702,402,172	1,697,031,790	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	للحكومة والقطاع العام
507,420,000	2,380,850,000	الاستثمارات في العقارات
850,920,164	1,098,644,340	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,991,407	4,016,696	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
955,235,286	1,693,854,054	صافي الموجودات الثابتة المادية
2,514,903,864	2,163,455,530	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
1,546,599	1,361,139	موجودات ضريبية مؤجلة
1,294,766,153	744,709,231	الموجودات الأخرى
		بنود خارج الميزانية
2,251,472,430	3,645,533,390	كفالات
3,583,583,987	5,278,411,627	اعتمادات
-	-	قبولات
6,333,539,339	9,042,656,201	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة و غير مباشرة
195,521,338,512	148,579,105,911	الإجمالي

5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة):

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقراً من الواقع وتحاكي الظروف الحالية ، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله وضماناته.

قام المصرف بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركيزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلسل الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكامن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.

وبخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركيزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكامن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدثت ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلسل الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات المصرف وإدارته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤشرات المقطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلب الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	الشركات			الأفراد	2017	
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		البيان
-	-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
34,361,836,662	-	-	1,234,571,283	31,301,556,424	1,741,881,201	83,827,754	-	عادية (مقبولة المخاطر)
2,181,066,300	-	-	363,919,320	1,761,087,793	56,059,187	-	-	تتطلب اهتماماً خاصاً
1,835,616,696	-	-	243,061,505	1,309,220,091	35,883,820	247,451,280	-	غير منتجة:
172,343,012	-	-	4,562,856	167,780,156	-	-	-	دون المستوى
25,342,510	-	-	1,439,483	19,125,045	4,777,982	-	-	مشكوك في تحصيلها
1,637,931,174	-	-	237,059,166	1,122,314,890	31,105,838	247,451,280	-	رديئة
38,378,519,658	-	-	1,841,552,108	34,371,864,308	1,833,824,208	331,279,034	-	المجموع
(89,391,911)	-	-	(6,692,631)	(37,667,875)	(8,131,001)	(36,900,404)	-	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(2,904,159,528)	-	-	(137,827,687)	(2,446,998,920)	(94,200,477)	(225,132,444)	-	يطرح: مخصص التدني
35,384,968,219	-	-	1,697,031,790	31,887,197,512	1,731,492,731	69,246,186	-	الصافي

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	2016	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	46,122,266	1,238,570,600	25,166,631,412	1,299,244,247	-	-	-	-
تتطلب اهتماماً خاصاً	968,381	3,414,966	1,213,728,824	243,963,125	-	-	-	27,750,568,525
غير منتجة:	337,271,119	52,163,209	1,396,248,068	482,638,359	-	-	-	1,462,075,296
دون المستوى	154,539	362,888	43,272,613	21,484,058	-	-	-	2,268,320,755
مشكوك في تحصيلها	111,757	6,674,592	53,495,050	14,475,424	-	-	-	65,274,098
رديئة	337,004,823	45,125,729	1,299,480,405	446,678,877	-	-	-	74,756,823
المجموع	384,361,766	1,294,148,775	27,776,608,305	2,025,845,731	-	-	-	2,128,289,834
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(52,438,708)	(9,855,051)	(46,257,870)	(20,602,962)	-	-	-	31,480,964,577
يطرح: مخصص التدني	(301,768,904)	(46,308,894)	(1,606,369,365)	(302,840,597)	-	-	-	(129,154,591)
الصافي	30,154,154	1,237,984,830	26,123,981,069	1,702,402,172	-	-	-	(2,257,287,760)
								29,094,522,226

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات						2017
الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	96,239,352	1,740,105,668	27,999,365,394	1,329,346,139	-	31,165,056,553
تتطلب اهتمام خاص	-	74,159,788	1,717,666,864	300,940,084	-	2,092,766,736
غير منتجة:	240,436,502	30,822,067	805,342,733	123,476,105	-	1,200,077,407
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,660,288	-	172,440,444
مشكوك فيها	-	5,349,422	20,336,923	1,454,567	-	27,140,912
رديئة	240,436,502	25,472,645	617,225,654	117,361,250	-	1,000,496,051
المجموع	336,675,854	1,845,087,523	30,522,374,991	1,753,762,328	-	34,457,900,696
منها:	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية	-	-	3,156,456	-	-	3,156,456
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	15,941,519,108	-	-	15,941,519,108
عقارية	91,338,152	1,845,087,523	12,367,878,838	1,753,762,328	-	16,058,066,841
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	245,337,702	-	2,209,820,589	-	-	2,455,158,291

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

2 (توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات						2016
الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	59,476,324	1,455,596,618	24,205,198,239	1,419,344,860	-	27,139,616,041
تتطلب اهتمام خاص	-	3,865,861	621,427,513	255,106,390	-	880,399,764
غير منتجة:	327,345,126	49,257,659	844,138,651	292,920,272	-	1,513,661,708
دون المستوى	-	363,004	44,808,597	26,044,141	-	71,215,742
مشكوك فيها	-	7,768,678	48,811,684	14,861,855	-	71,442,217
ردينة	327,345,126	41,125,977	750,518,370	252,014,276	-	1,371,003,749
المجموع	386,821,450	1,508,720,138	25,670,764,403	1,967,371,522	-	29,533,677,514
منها:	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	13,179,029,018	-	-	13,179,029,018
عقارية	51,443,221	1,508,720,138	10,636,852,970	1,967,371,522	-	14,164,387,851
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	335,378,229	-	1,854,882,415	-	-	2,190,260,645

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية: 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 282,206,891 ليرة سورية، معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية: 98,248,519 ل.س (مقابل 9,200,719 ليرة سورية، وكلها معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول رهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزداد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- اختبار الجهد الأول:
فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 60% من الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 635,232,888 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,833,883,744 ل.س.
- اختبار الجهد الثاني:
فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون مصنفة كديون دون المستوى.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 549,304,342 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,747,955,198 ل.س.
- اختبار الجهد الثالث:
فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.

○ اختبار الجهد الرابع:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف العملاء الذين تم تصنيف مديونياتهم ضمن الديون المنتجة بعد إجراء عملية الجدولة لتصبح ضمن التصنيفات السابقة التي تم تصنيفهم بها ضمن الديون الغير منتجة قبل عملية الجدولة.
نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 522,492,840 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,721,143,695 ل.س.

○ اختبار الجهد الخامس:

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على عينة تتضمن مديونية أكبر 15 عميل التي تشكل قيمة صافي مديونياتها ما نسبته حوالي 75% من قيمة صافي مديونيات المحفظة الائتمانية وفقاً لعدة سيناريوهات تتناسب مع المخاطر المحتملة الخاصة بكل عميل على حدى.
نتيجة الاختبار:

بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 772,986,322 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,971,637,178 ل.س.

○ اختبار الجهد السادس:

فرضية الاختبار : افترض قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق الجغرافية التالية:

- كافة العقارات التي تقع في مدينة حلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة ادلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة حمص و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة درعا و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في ريف حماه فقط دون مدينة حماه.
- كافة العقارات التي تقع في ريف دمشق عدا منطقة الصبورة، يعفور، التل، بيرود، النبك، دير عطية، صحنايا و الكسوة.

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 586,116,593 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,784,767,449 ل.س.

● اختبار الجهد السابع:

فرضية الاختبار : تحول التسهيلات غير المباشرة إلى تسهيلات مباشرة بحيث تكون الضمانات المقابلة لها هي صافي الضمانات القائمة لكل عميل على حدى بعد تخفيضها بقيمة التسهيلات المباشرة له إن وجدت.
نتيجة الاختبار:

بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.

● اختبار الجهد الثامن:

فرضية الاختبار :

تم افتراض السيناريوهات التالية على محفظة التسهيلات الائتمانية بشكل متزامن:

□ قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

- ☐ هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
 - ☐ هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.
- نتيجة الاختبار:
- بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 843,984,027 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,042,634,882 ل.س.

• اختبار الجهد التاسع :

فرضية الاختبار:

افتراض السيناريوهات التالية بشكل متزامن على المحفظة الائتمانية:

- ☐ قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة .
 - ☐ هبوط تصنيف حوالي 60% من صافي الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص مع تثقيف قيمة الكفالات المصرفية القائمة كضمان للتسهيلات الواردة ضمن هذه العينة بنسبة 80%.
 - ☐ هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
 - ☐ هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.
- نتيجة الاختبار:
- بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 976,302,594 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,174,953,450 ل.س.

بهدف التحوط ضد المخاطر التي تهدد جودة المحفظة الائتمانية و الحالة التي هي عليها الآن، قرر المصرف اعتماد السيناريو الأشد و الاحتفاظ بمخصصات ائتمانية إضافية بقيمة لا تقل عن 976,302,594 ل.س بحيث لا يقل إجمالي مبلغ المخصصات الائتمانية المحتفظ بها لكامل المحفظة الائتمانية 2,174,953,450 ل.س على الأقل.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	31,212,181,860
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	8,231,242,513	47,479,957,213	217,263,898	-	-	-	-	55,928,463,624
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-
نعم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي للأفراد:								
للأفراد	69,246,186	-	-	-	-	-	-	69,246,186
التمويلات العقارية للشركات:								
للشركات	1,731,492,731	-	-	-	-	-	-	1,731,492,731
الشركات الكبرى	31,887,197,512	-	-	-	-	-	-	31,887,197,512
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,697,031,790	-	-	-	-	-	-	1,697,031,790
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي / 2017/12/31	74,828,392,592	47,479,957,213	217,263,898	-	-	-	-	122,525,613,703
الإجمالي / 2016/12/31	58,890,482,099	118,172,618,571	161,858,615	-	-	-	-	177,224,959,284

* باستثناء دول الشرق الأوسط

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي								
إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
البند								
31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	-	31,212,181,860
-أرصدة لدى مصارف مركزية								
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل								
55,928,463,623	-	-	-	-	-	-	-	55,928,463,623
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
35,384,968,220	1,083,439,497	-	1,798,990,987	22,745,354	305,084,189	28,085,046,996	4,089,661,197	-
-ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات الإجمالي / 2017/12/31								
122,525,613,703	1,083,439,497	-	1,798,990,987	22,745,354	305,084,189	28,085,046,996	4,089,661,197	87,140,645,483
الإجمالي / 2016/12/31								
177,224,959,284	927,664,220	-	1,271,545,128	10,364,526	794,691,853	23,439,523,584	2,650,732,914	148,130,437,058

2. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات والعملة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بهان كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق (هوامش أو معدلات) للربحية واسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل وحجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة وبعد أن يتم تحديد تكلفة النقد والنسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الأجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقعة منها ونسبة الأرباح الممكن استيفاؤها على هذه التمويلات وحصة البنك كمضارب والودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها وما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.
- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +/ -1% من الأموال الخاصة بالصافية للبنك وأن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة بالصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي-مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) وبموجب التغيرات اليومية يتم استقراء تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة والمنصوص عنها بموجب قرار النقد والتسليف رقم 362 م/ن/ ب1 لعام 2008 و تعديلاته اللاحق و القرار رقم 1409 م/ن/ ب4 لعام 2016، ويؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر

- 41 إدارة المخاطر (تتمة):

- 2 مخاطر السوق (تتمة):

- الإفصاحات الوصفية (تتمة):

صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة وقيم التوظيفات التي تشكل حدود التركزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية وفق السيناريوهات التالية:

- استثناء بعض الحسابات الخاصة بكيار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة.
- استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
- استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
- استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية والودائع الآجلة.

بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب المتدنية في نتائجها والتي تقترب من الحد الأدنى المسموح به وهو النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

يذكر أن إدارة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تهتم بدراسة نسب السيولة وربحية التمويلات وأثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة ومراقبة تكلفة النقد، كما تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق وطرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة وتداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية والاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة ونسب السيولة اليومية بكافة العملات والليرة السورية وبالعملات الأجنبية تقوم بها إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود ومراقبتها والتوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية وتصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك وتراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف والإيداع والاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقل المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعتمد دائرة المخاطر على مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا ويتم الوقوف على تجديد سقف هذه البنوك فور استحقاقها ومراقبة عملية تجديدها.

أ- مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقلل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة.

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقدّم شراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المربحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود:

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقباً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د- مخاطر العملات الأجنبية:

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز $+1\%$ من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي-مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع:

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات الموجهة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المربحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز - مخاطر العملات:

الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم - سعر الصرف - الظروف الاقتصادية - تكلفة الانتاج - مدى توفر البديل - الاستقرار السياسي).

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2017	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	ليرة سورية
			قبل الضريبة		
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872		
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918		
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)		
ين ياباني (دائن)	-	-	-		
عملات أخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)		

2016	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	ليرة سورية
			قبل الضريبة		
دولار أمريكي (دائن)	12,206,699,846	1,220,669,985	1,408,962,907		
يورو (دائن)	31,253,844	3,125,384	2,344,038		
جنيه استرليني (مدين)	(4,787,338)	(478,734)	(359,050)		
ين ياباني (دائن)	-	-	-		
عملات أخرى (دائن)	7,654,795,238	765,479,524	574,109,643		

اختبارات الجهد:

بهدف التعرف على حجم المخاطر السوقية المحتملة فقد تم إجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

اختبارات جهد على المجموعة المصرفية لبنك الشام:

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيف 35,6 مليار ل.س، و بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيف 15,2 مليار ل.س بقيمة إجمالية لداخل و خارج الميزانية بعد التثقيف 50.9 مليار ل.س، في حين أن قيمة التجاوز الفعلي القائم للبيانات داخل الميزانية بلغت 13.2 مليار ل.س.

• الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف -BBB:

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز - مخاطر العملات :

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 47.5 مليار ل.س و قد تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بقيمة 25.1 مليار ل.س.

- الحسابات خارج الميزانية:
اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف -BBB:
بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيل 20.3 مليار ل.س.

اختبارات جهد على البنوك المراسلة الخارجية:

- الحسابات داخل الميزانية:
اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة.
أظهرت نتيجة الاختبار عدم وجود تجاوز في حسابات البنوك عن الحد الأقصى المسموح به.

اختبارات جهد على مراكز القطع المفتوحة:

- بتاريخ 2017/12/28 (كآخر يوم عمل ضمن عام 2017) بلغت نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي 0.76% من قيمة الأموال الخاصة الصافية، كما بلغت نسبة مركز القطع الإجمالي 45.86% من قيمة الأموال الخاصة الصافية.
- اختبار أثر هبوط سعر صرف العملة المحلية بنسبة 15%.
- ما زالت نسبة كل من مركز القطع التشغيلي الصافي و مركز القطع الإجمالي ضمن الحدود القانونية المسموح بها بموجب القرارات و القوانين السارية.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

فجوة العائد

حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2017							
الموجودات							
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	10,402,600,000	35,000,000	6,392,520,000	0	0	0	16,830,120,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,897,628	2,701,760,116	3,742,427,148	18,610,719,151	5,006,479,923	1,222,495,141	35,384,968,219
مجموع الموجودات	10,621,497,628	2,736,760,116	10,134,947,148	18,610,719,151	5,006,479,923	1,222,495,141	52,215,088,219
المطلوبات							
تأمينات نقدية	525,000	-	-	35,000,000	4,941,235	-	40,466,235
إيداعات وجسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	40,000,000	325,000,000	0	0	0	155,000,000	520,000,000
مجموع المطلوبات	40,525,000	325,000,000	0	35,000,000	4,941,235	0	560,466,235
أصحاب الاستثمار المطلق	4,287,147,162	2,707,953,502	7,921,282,270	3,270,594,846	3,018,133,941	2,851,408,657	24,710,153,534
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق	4,327,672,162	3,032,953,502	7,921,282,270	3,305,594,846	3,023,075,176	2,851,408,657	25,270,619,769
الفجوة في كل فترة	6,293,825,466	(296,193,386)	2,213,664,878	15,305,124,305	1,983,404,747	(1,628,913,516)	26,944,468,450
الفجوة التراكمية	6,293,825,466	5,997,632,080	8,211,296,958	23,516,421,263	25,499,826,010	23,870,912,494	26,944,468,450

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

فجوة العائد (تتمة):

الاجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	2016
125,842,829,116	3,144,609,525	898,594,122	3,456,967,083	13,274,537,077	28,841,425,977	18,011,348,433	58,215,346,898	مجموع الموجودات
7,638,055,995	199,297,569	720,936,356	1,236,384,143	1,766,765,687	1,696,470,185	1,571,132,713	447,069,341	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق
118,204,773,121	2,945,311,956	177,657,766	2,220,582,940	11,507,771,391	27,144,955,792	16,440,215,720	57,768,277,557	الفجوة في كل فترة
	118,204,773,121	115,259,461,165	115,081,803,399	112,861,220,459	101,353,449,069	74,208,493,277	57,768,277,557	الفجوة التراكمية

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

تحليل الحساسية لمخاطر العائد:

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العمللة	الفجوة	الاثار على الارباح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
2017		%2	75%
ليرة سورية	(4,982,006,321)	(99,640,126)	(74,730,095)
دولار	18,558,817,966	371,176,359	278,382,269
يورو	10,294,100,849	205,882,017	154,411,513
عملات أخرى	-	-	-

العمللة	الفجوة	الاثار على الارباح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
2016		%2	%75
ليرة سورية	8,657,019,244	173,140,385	129,855,289
دولار	76,013,037,086	1,520,260,742	1,140,195,556
يورو	24,250,254,836	485,005,097	363,753,823
عملات أخرى	6,339,150,000	126,783,000	95,087,250

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

العملة	البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
2017 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	الموجودات	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	6,812,535,782	678,196,207	5,414,086	-	-	-	1,703,109	7,497,849,184
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	33,330,371,433	13,674,373,952	744,490	-	-	-	3,314,175,640	50,319,665,515
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	15,643,981,075	-	-	-	-	-	-	15,643,981,075
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	586,751,007	-	-	-	-	-	586,751,016
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	190,508,869	951,405	-	-	-	-	3,008,172	194,468,446
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	57,859,154,185	14,940,272,571	6,158,576	-	-	-	3,318,886,922	76,124,472,253
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	21,094,036,954	7,890,392,988	8,789,100	-	-	22,689,436	13,836,834,112	42,852,742,590
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	3,579,957,880	3,216,231,643	1,763,064	-	-	-	30,267,760	6,828,220,347
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	697,608,471	3,420,743,122	-	-	-	-	-	4,118,351,593
تأمينات نقدية	44,166,800	67,571,066	-	-	-	-	25,656,464	137,394,330
ذمم دائنة	159,098,811	166,442	-	-	-	-	-	159,265,253
مخصصات متنوعة	1,266,724,368	169,489,156	-	-	-	-	-	1,436,213,524
مطلوبات أخرى	26,841,593,284	14,764,594,417	10,552,164	-	-	22,689,436	13,892,758,336	55,532,187,637
مجموع المطلوبات	3,472,069,426	109,254,069	-	-	-	-	-	3,581,323,495
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	186,114,592	49,651,849	-	-	-	-	-	235,766,441
حقوق المساهمين	30,499,777,302	14,923,500,335	10,552,164	-	-	22,689,436	13,892,758,336	59,349,277,573
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	27,359,376,883	16,772,236	(4,393,588)	-	-	(22,689,436)	(10,573,871,415)	16,775,194,680
صافي التركيز داخل الميزانية	-	-	-	-	-	-	-	-
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-	-

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة):

العملة	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
البند	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	
2016 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)							
الموجودات							
مجموع الموجودات	94,330,563,034	45,557,182,065	6,659,089	-	-	9,100,863,034	148,995,267,221
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	82,123,863,187	45,525,928,221	11,446,427		25,795,350	1,420,272,445	129,107,305,631
صافي التركيز داخل الميزانية	12,206,699,846	31,253,844	(4,787,338)		(25,795,350)	7,680,590,589	19,887,961,591
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

2. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 66,39% كما في 31 كانون الأول 2017 بينما بلغت 58,28% كما في 31 كانون الأول 2016.

يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2017 كانت قد بلغت 97,35% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 53,43%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات للتقييم درجة تحمل المصرف للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل قيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر و سحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد والتسليف ومجلس إدارة بنك الشام.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بآلاف الليرات السورية	كما في 31 كانون الأول 2017	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	-	-	-	-	-	-	36,216,904
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	49,130,072	405,871	6,392,520	-	-	-	-	-	55,928,463
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,898	2,701,760	3,742,427	18,610,719	5,006,480	1,222,495	3,527,153	355,036	35,384,968
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	1,098,644	-	1,098,644
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,361	-	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	34,737	229,275	190,010	36,989	20,681	-	233,018	-	744,710
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	85,600,611	3,336,906	10,324,957	18,649,069	5,027,161	1,222,495	4,858,815	6,597,212	135,617,226
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,971,577	325,000	-	-	-	-	155,000	-	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,481,910	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	3,240,955	3,240,955	-	32,409,552
تأمينات نقدية	1,443,117	852,833	1,262,004	490,240	173,182	527,956	-	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,394	-	-	-	-	-	-	-	137,394
مخصصات متنوعة	3,371	-	-	-	-	-	-	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	141,535	-	-	-	-	141,535
مطلوبات أخرى	1,761,896	1,104,988	8,144	-	-	-	68	-	2,875,096
مجموع المطلوبات	55,799,265	7,144,254	6,131,581	5,493,208	5,034,615	3,768,911	3,396,023	236,700	87,004,557
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,297,879	2,756,828	7,931,771	3,344,037	3,057,153	2,864,818	856,297	0	25,108,783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	60,097,144	9,901,082	14,063,352	8,837,245	8,091,768	6,633,729	4,252,320	236,700	112,113,340
فجوة السيولة 2017	25,503,467	(6,564,176)	(3,738,395)	9,811,824	(3,064,607)	(5,411,234)	606,495	6,360,512	23,503,886

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	كما في 31 كانون الأول 2016 المبلغ بالآلاف الليرات السورية
									الموجودات
20,103,304	-	-	-	-	-	-	-	20,103,304	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
129,999,296	-	-	-	-	-	22,285,577	15,522,900	92,190,819	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,658,540	-	-	35,000	-	1,623,540	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
29,094,522	293,680	2,850,930	863,594	3,456,967	11,650,997	6,724,811	2,488,448	765,095	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
850,920	-	850,920	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
507,420	507,420	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
955,235	955,235	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
2,991	2,991	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,547	-	-	-	-	1,547	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
1,294,766	-	274,785	41,673	36,775	110,486	328,896	242,324	259,826	موجودات أخرى
2,514,904	2,514,904	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
186,983,445	4,274,230	3,976,635	940,268	3,493,742	13,386,570	29,339,284	18,253,673	113,319,044	مجموع الموجودات
114,771,221	-	-	155,000	620,000	-	-	704,350	113,291,871	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
34,893,648	-	3,489,365	3,489,365	5,234,047	5,234,047	5,234,047	5,234,047	6,978,730	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,906,893	-	-	188,315	174,962	158,537	1,560,918	219,155	2,605,006	تأمينات نقدية
18,644	-	-	-	-	-	-	-	18,644	ذمم دائنة
223,497	216,421	-	-	-	-	-	-	7,076	مخصصات متنوعة
525,013	-	-	-	-	525,013	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
1,129,974	-	-	102	9,813	-	-	3,880	1,116,180	مطلوبات أخرى
156,468,890	216,421	3,489,365	3,832,781	6,038,822	5,917,598	6,794,966	6,161,432	124,017,506	مجموع المطلوبات
6,359,475	-	356,892	573,295	619,505	1,789,826	1,721,002	886,730	412,226	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
162,828,365	216,421	3,846,257	4,406,076	6,658,326	7,707,424	8,515,967	7,048,162	124,429,731	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
24,155,081	4,057,809	130,378	(3,465,808)	(3,164,584)	5,679,146	20,823,317	11,205,511	(11,110,688)	فجوة السيولة 2016

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017
41 إدارة المخاطر (تتمة):
3. مخاطر السيولة (تتمة):
ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2017	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
5,278,411,627	-	-	-	5,278,411,627
9,042,656,202	-	-	-	9,042,656,202
3,645,533,390	-	-	-	3,645,533,390
17,966,601,219	-	-	-	17,966,601,219

الإعتمادات والقبولات
سقوف غير مستغلة مباشرة و غير
مباشرة
الكفالات
المجموع

31-كانون الأول-2016	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
3,085,840,176	497,743,811	-	-	3,583,583,987
6,333,539,339	-	-	-	6,333,539,339
2,251,472,430	-	-	-	2,251,472,430
11,670,851,945	497,743,811	-	-	12,168,595,756

الإعتمادات والقبولات
سقوف غير مستغلة مباشرة و
غير مباشرة
الكفالات
المجموع

41 إدارة المخاطر (تتمة):

3. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون أو المخاطر المصاحبة لمنتجات المصرف المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة ويتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات المصرف وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبينة على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات النازمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياجات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والإلكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الإلكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشفة الإلكترونية والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.

قام المصرف أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وأجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحفوظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

إجمالي الإيرادات	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	2017	2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	240,047,386	3,817,262,705	(2,109,478,165)	427,203,859	1,039,865,259	3,414,901,044	11,850,590,950
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	(677,198,549)	-	-	-	(677,198,549)	(603,700,891)
تدني قيمة استثمارات الوكالات	-	-	-	-	-	-	-
نتائج أعمال القطاع	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	1,039,865,259	2,737,702,495	11,246,890,059
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	(5,154,049,171)	(2,220,798,375)
حصة المصرف من أرباح(خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	(4,114,183,912)	(2,416,346,676)	9,026,091,684
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(137,382,891)	(137,382,891)	(520,849,863)
صافي ربح (خسائر) السنة	240,047,386	3,140,064,156	(2,109,478,165)	427,203,859	(4,251,566,803)	(2,553,729,567)	8,505,241,821
موجودات القطاع	1,800,738,917	33,584,229,302	91,747,775,369	588,135,166	127,720,878,754	127,720,878,754	181,455,638,708
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	7,896,347,743	7,896,347,743	5,527,806,420
مجموع الموجودات	1,800,738,917	33,584,229,302	91,747,775,369	588,135,166	7,896,347,743	135,617,226,497	186,983,445,128
مطلوبات القطاع	-	3,156,456	46,454,157,621	4,778,909,356	-	51,236,223,433	119,668,469,819
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	35,768,334,295	35,768,334,295	36,800,420,194
مجموع المطلوبات	-	3,156,456	46,454,157,621	4,778,909,356	35,768,334,295	87,004,557,728	156,468,890,013

إجمالي الإيرادات

مخصص تدني للتمويلات الممنوحة

تدني قيمة استثمارات الوكالات

نتائج أعمال القطاع

مصاريف غير موزعة على القطاعات

حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة

الربح قبل الضرائب

ضريبة الدخل

صافي ربح (خسائر) السنة

موجودات القطاع

موجودات غير موزعة على القطاعات

مجموع الموجودات

مطلوبات القطاع

مطلوبات غير موزعة على القطاعات

مجموع المطلوبات

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

42 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

2017

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	4,091,557,387	840,721,177	4,932,278,564
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(847,993,192)	-	(847,993,192)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,459,951,609	-	1,459,951,609
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	115,247,629	-	115,247,629
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	(3,106,312,496)	-	(3,106,312,496)
إيرادات أخرى	7,117,509	-	7,117,509
إجمالي الأرباح التشغيلية	1,719,568,446	840,721,177	2,560,289,623
مصاريف تشغيلية	(4,824,357,118)	-	(4,824,357,118)
مخصصات تشغيلية أخرى	(152,279,181)	-	(152,279,181)
صافي الأرباح قبل الضريبة	(3,257,067,853)	840,721,177	(2,416,346,676)
مصروف ضريبة الدخل	(137,382,891)	-	(137,382,891)
صافي أرباح السنة	(137,382,891)	(137,382,891)	(2,553,729,567)
الموجودات	87,730,192,043	47,887,034,454	135,617,226,497

2016

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	2,048,077,766	1,283,701,729	3,331,779,495
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(458,707,353)	-	(458,707,353)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	963,043,961	-	963,043,961
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	614,035,537	-	614,035,537
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	6,896,219,734	-	6,896,219,734
إيرادات أخرى	4,624,696	-	4,624,696
إجمالي الأرباح التشغيلية	10,067,294,342	1,283,701,729	11,350,996,071
مصاريف تشغيلية	(2,218,450,318)	-	(2,218,450,318)
مخصصات تشغيلية أخرى	(106,454,071)	-	(106,454,071)
صافي الأرباح قبل الضريبة	7,742,389,954	1,283,701,729	9,026,091,684
مصروف ضريبة الدخل	(520,849,863)	-	(520,849,863)
صافي أرباح السنة	(520,849,863)	(520,849,863)	8,505,241,821
الموجودات	186,864,527,237	118,917,891	186,983,445,128

43 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم المصرف المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل المصرف والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ويتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية، كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كإجمالي:

2016	2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
23,813,161,588	21,287,464,592	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
17,815,248,326	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
273,201,238	437,394,760	أرباح / خسائر متراكمة محققة
244,917,707	313,909,216	احتياطي قانوني
244,917,707	313,909,216	احتياطي خاص
239,028,017	518,507,215	احتياطي معادل الأرباح
(2,991,407)	(4,016,696)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
23,846,212,939	21,320,515,943	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
46,684,661,711	78,019,060,318	الموجودات المثقلة
492,613,947	1,442,955,143	حسابات خارج الميزانية المثقلة
2,257,346,541	3,762,975,256	المخاطر التشغيلية
7,713,757,133	10,814,178,673	مركز القطع التشغيلي
57,148,379,332	94,039,169,390	
41.73%	22.67%	نسبة كفاية رأس المال (%)
41.67%	22.64%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.86%	99.84%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنّى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

31 كانون الأول 2017 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
الموجودات			
36,216,904	-	36,216,904	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
55,928,464	-	55,928,464	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
35,384,968	3,882,189	31,502,779	نم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,098,644	1,098,644	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	استثمارات في العقارات
1,693,854	1,693,854	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
4,017	4,017	-	موجودات غير ملموسة
1,361	-	1,361	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
744,708	233,017	511,691	موجودات أخرى
2,163,456	2,163,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226	11,456,027	124,161,199	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
46,451,577	155,000	46,296,577	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
32,409,552	3,240,955	29,168,597	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332	-	4,749,332	تأمينات نقدية
137,395	-	137,395	نم دائنة
240,071	236,700	3,371	مخصصات متنوعة
141,535	-	141,535	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095	68	2,875,027	مطلوبات أخرى
87,004,557	3,632,723	83,371,834	مجموع المطلوبات
25,108,781	856,297	24,252,484	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
112,113,338	4,489,020	107,624,318	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
23,503,888	6,967,007	16,536,881	الصافي

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2017

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة):

31 كانون الأول 2016 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	20,103,304	-	20,103,304
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	129,999,296	-	129,999,296
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,658,540	-	1,658,540
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	25,949,913	3,144,610	29,094,522
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	850,920	850,920
استثمارات في العقارات	-	507,420	507,420
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	955,235	955,235
موجودات غير ملموسة	-	2,991	2,991
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,547	-	1,547
موجودات أخرى	1,019,981	274,785	1,294,766
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,514,904	2,514,904
مجموع الموجودات	178,732,580	8,250,865	186,983,445
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	114,771,221	-	114,771,221
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	31,404,283	3,489,365	34,893,648
تأمينات نقدية	4,906,893	-	4,906,893
ذمم دائنة	18,644	-	18,644
مخصصات متنوعة	7,076	216,421	223,497
مخصص ضريبة الدخل	525,013	-	525,013
مطلوبات أخرى	1,129,974	-	1,129,974
مجموع المطلوبات	152,763,104	3,705,786	156,468,890
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	6,002,582	356,892	6,359,475
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	158,765,686	4,062,678	162,828,365
الصافي	19,966,894	4,188,187	24,155,081

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	اعتمادات مستندية
3,583,583,987	5,278,411,627	
2,251,472,430	3,645,533,390	كفالات:
22,000,000	22,000,000	لقاء دفع
1,669,149,467	3,315,290,022	لقاء حسن تنفيذ
560,322,963	308,243,368	لقاء اشتراك في مناقصات
6,333,539,339	9,042,656,202	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
12,168,595,756	17,966,601,219	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2016 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
10,869,896	12,434,486	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
82,039,688	115,938,699	تستحق خلال سنة
92,909,584	128,373,185	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

46 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
- طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
- وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/آب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.
- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 11/2/2016 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمدىونية، ويتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الإجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص أمام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 و في موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/4/16 موعداً للجلسة القادمة و المؤجلة لجواب الخصم (التأمين).

47 الأحداث الهامة:

قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام ، والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك ، وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .

و إن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .

و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك ، و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الاجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه

ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية ، ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.

و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.